

Distr.: General  
8 May 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، 12-16 حزيران/يونيه 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت\*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	..... ثانياً - خلاصة وافية
2	..... باكستان

.CAC/COSP/IRG/2023/1 \*



الرجاء إعادة استعمال الورق

300523 300523 V.23-08662 (A)



## ثانياً - خلاصة وافية

### باكستان

#### 1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لباكستان في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقعت باكستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003، وصدقت عليها في 31 آب/أغسطس 2007.

واستعرض تنفيذ باكستان للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الثالثة من دورة الاستعراض الأولى، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 4 آب/أغسطس 2017 (CAC/COSP/IRG/II/3/1/Add.32).

ولا تتفدّ المعاهدات تلقائياً في باكستان، لكنها تدرج في الإطار القانوني المحلي.

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمنع الفساد ومكافحته أحكاماً من دستور باكستان لعام 1973 وعدداً من الصكوك القانونية، لا سيما قانون منع الفساد (1947)، ومرسوم المساءلة الوطني (1999)، ومرسوم لجنة الخدمة العامة الاتحادية (1977)، ومرسوم هيئة تنظيم المشتريات العمومية (2002)، وقانون عقوبات باكستان (1860)، وقانون الإجراءات الجنائية (1898)، وقانون وكالة التحقيقات الاتحادية (1974)، وقانون مكافحة غسل الأموال (2010)، وقانون موظفي الخدمة المدنية (1973)، وقانون الحق في المعلومات (2017)، وقانون الشركات (2017)، وقانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) (2020)، وأمر هيئات أمناء المظالم (إنشاء وفاق محتسب) (1983)، وقانون منع الجرائم الإلكترونية (2016)، وقانون المعاملات الإلكترونية (2002)، وقانون التحقيق من أجل المحاكمة العادلة (2013)، وقانون نظم الدفع والتحويلات الإلكترونية للأموال (2007)، وقانون الخروج من باكستان (المراقبة) (1981)، وقانون القرارات من أجل المصلحة العامة (2017). والبلد طرف أيضاً في عدد من الاتفاقات الدولية بشأن التعاون الدولي ومكافحة الجريمة ومنع الجريمة.

ولدى باكستان عدد من الهيئات والوكالات المعنية بمنع الفساد ومكافحته وباسترداد الموجودات، من بينها المكتب الوطني للمساءلة، وشعبة شؤون الموظفين (جناح التنظيم) التابع لمكتب رئيس الوزراء، واللجنة الاتحادية للإيرادات، ووكالة التحقيقات الاتحادية، ولجنة الخدمة العامة الاتحادية ولجان الخدمة العامة في المقاطعات، ولجنة الانتخابات في باكستان، ومراقب الحسابات العام، وهيئة تنظيم المشتريات العمومية، ومؤسسات مكافحة الفساد في المقاطعات، وأمناء المظالم على المستويين الاتحادي والإقليمي، ومراجع الحسابات العام في باكستان، ومصرف دولة باكستان، ولجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان، ووحدة الرصد المالي.

وتتعاون السلطات الباكستانية على الصعيد الدولي من خلال آليات وشبكات مختلفة، بما في ذلك الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في غرب ووسط آسيا، والشبكة العملية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

#### 2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

##### 1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

في عام 2002، اعتمدت باكستان استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد دون إطار زمني محدد، تركز على الدعائم التالية للنزاهة الوطنية: السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، وهيئات المساءلة العامة،

ووكالات مكافحة الفساد، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ويجري حاليا استعراض الاستراتيجية وتحديثها، ولكن لا توجد آلية وطنية للاستعراض والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذها.

والمكتب الوطني للمساءلة هو الهيئة الوطنية الرئيسية للمكافحة الوقائية للفساد. ويُقتضى من جميع الوكالات والمؤسسات على جميع المستويات أن تتعاون معه من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطة العمل المرتبطة بها. ومنهجية الوقاية التي يتبعها المكتب مكلف بها بموجب قانون المساءلة الوطني، الذي ينص، في جملة أمور، على إنشاء شعبة للتوعية والوقاية ولجان للوقاية، تركز على مواضيع محددة وتضم مسؤولين من المكتب وأفرادا من الوكالات والمنظمات الحكومية ذات الصلة من القطاعين الخاص والعام، وكذلك من المجتمع المدني، حسب الاقتضاء.

وينفذ المكتب طائفة واسعة من أنشطة الوقاية على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات، من خلال البث الإذاعي والمطبوعات ووسائل التواصل الاجتماعي. وتشمل هذه الأنشطة تنظيم حملات توعية، وإنشاء جمعيات لبناء الشخصية في النظام التعليمي؛ وإقامة مسابقات وتنظيم جولات دراسية ومحاضرات.

وينشئ القسم 6 من قانون لجنة القانون والعدالة في باكستان (1979) آلية لإجراء استعراض دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بمكافحة الفساد، التي تقيّم حسب الحاجة بمبادرة من رئيس المكتب ورؤساء الهيئات الأخرى التي لها ولاية لمنع الفساد. وتستعرض اللجنة الوزارية للبت في القضايا التشريعية القوانين القائمة والتشريعات المرتبطة بها، وهي مكلفة أيضا باتخاذ الإجراءات اللازمة واقتراح الإجراءات المناسبة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالفساد.

وعملا بمرسوم المساءلة الوطني (المادة 6 (ب))، يعين رئيس الجمهورية رئيس المكتب الوطني للمساءلة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب وزعيم المعارضة في الجمعية الوطنية، لفترة غير قابلة للتديد قدرها أربع سنوات وفقا للأحكام والشروط التي يحددها رئيس الجمهورية. ويقدم رئيس المكتب تقريرا سنويا عن أنشطة المكتب إلى رئيس الجمهورية. وعملا بالدستور (المادة 209)، لا يجوز عزل رئيس المكتب إلا على نفس الأسس المنطبقة على عزل قاض من قضاة محكمة النقض. ويجوز لرئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس المكتب، أن يعين مدعيا عاما للمساءلة في المكتب أي شخص مؤهل للتعيين قاضيا في محكمة النقض، وإجراء العزل الخاص بهذا المنصب هو نفس الإجراء الخاص بعزل رئيس المكتب.

وتشمل الهيئات الأخرى المكلفة بمنع الفساد شعبة شؤون الموظفين (الجنح التنظيمي) التابعة لمكتب رئيس الوزراء، والمجلس الاتحادي للإيرادات، ووكالة التحقيقات الاتحادية، ولجنة الخدمة العامة الاتحادية ولجان الخدمة العامة في المقاطعات، ولجنة الانتخابات في باكستان، ومراقب الحسابات العام، وهيئة تنظيم المشتريات العمومية، ومؤسسات مكافحة الفساد في المقاطعات، وأمناء المظالم على المستويين الاتحادي والإقليمي، ومراجع الحسابات العام في باكستان.

وتختلف درجة الاستقلالية الممنوحة للكيانات الحكومية الأخرى المشاركة في منع الفساد فيما يتعلق بممارسة ولاياتها وإجراءات تعيين رئيس كل كيان وإقالته، ويتمتع رئيس الجمهورية بسلطة تعيين وإقالة رؤساء كيانات معينة دون كيانات أخرى. وعلى الرغم من توفير تدريب متخصص إلزامي، يمكن أن يكون مفيدا لهذه الكيانات الحكومية والمكتب الوطني للمساءلة الحصول على المزيد من الموارد البشرية والمادية لضمان قدرتها على أداء وظائفها على النحو الملائم.

القطاع العام؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

هيكل الخدمة المدنية محدد بموجب المادة 240 (أ) من الدستور. وتشكل المواد 18 و27 و34 و36 من الدستور جزءا من المبادئ السياسية، التي توفر إطارا عاما يتوخى أن تتبعه المؤسسات الحكومية المختلفة في سياق ولاية

كل منها. وبالمثل، فإن مهام لجنة الخدمة العامة الاتحادية مبيّنة في المادة 7 من مرسوم لجنة الخدمة العامة الاتحادية، التي تنص على أن اللجنة هي أعلى هيئة دستورية للتعيين داخل الحكومة في "الفئة 16 من جدول المرتبات الأساسية" وما فوقها من فئات.

وقد أنشئت الخدمة المدنية بموجب الدستور، وتعمل لجنة الخدمة العامة الاتحادية، وهي الهيئة القانونية المسؤولة عن تعيين موظفي الخدمة المدنية، وفقا للمواد 18 و25 و27 و34 و36 و38 من الدستور والمادة 7 من مرسوم لجنة الخدمة العامة الاتحادية.

والهيئة العليا المركزية هي كيان دائم مسؤول عن العمليات الحكومية. ويعين موظفو الخدمة المدنية من خلال امتحان تنافسي يعقد كل عام، تجرّيه وتشرف عليه لجنة الخدمة العامة الاتحادية، ويعلن عن الشواغر وتنتشر على الصعيد العام.

وشعبة شؤون الموظفين (جناح التنظيم) التابعة لمكتب رئيس الوزراء مسؤولة عن إدارة الموارد البشرية للحكومة. وبموجب قواعد عمل الشعبة (1973)، المعدلة في عام 2021، تنظم الشعبة جميع المسائل المتعلقة بمناصب الخدمة المدنية، بما في ذلك التوظيف، والترقية، والتحقق من الشخصية والسوابق، والسلوك والانضباط، وشروط وأحكام الخدمة. وتحدد الشعبة الفئات المهنية، وتدير شؤون فئة الخدمات العامة والمسائل المتصلة بمجالس الاختيار لمختلف فئات الوظائف، وتحدد وضعية المكاتب الحكومية. وهي تقترح أيضا وتنفذ نقل وتسيب الموظفين المنتمين إلى الفئات المهنية للخدمة الإدارية والشرطة وخدمات السكرتارية وإدارة المكاتب، وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات لهم. وتعتمد عملية التوظيف والتعيين لأي منصب محدد في الخدمة المدنية على جدول الأجور الأساسي لذلك المنصب، ولدى المكتب الوطني للمساءلة نظام توظيف خاص به.

وهناك قواعد تتعلق باختيار فئات خاصة من الموظفين العموميين (مناصب الإدارة العليا) والمناصب التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة وتدريبهم وتناوبهم، عند الاقتضاء. وتجرى فحوص خاصة بالنزاهة عند إعداد القائمة المختصرة بالمرشحين لمنصب ما. ولدى باكستان نظام شامل لتدريب موظفي الخدمة المدنية قبل بدء الخدمة وأثناءها.

وقد أنشئت اللجنة الدائمة للانتخابات في باكستان بموجب المادة 218 من الدستور من أجل انتخابات مجلسي البرلمان ومجالس المقاطعات والحكومات المحلية والكانتونات. وينظم الدستور المعايير المتعلقة بالترشيح والانتخاب للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ومجالس المقاطعات. ويجوز عملا بالدستور (المادتان 62 و63) أن تُسقط هيئة مختصة أهلية المرشح الذي لا يستوفي مؤهلات المنصب العام المنصوص عليها في الدستور. ويخضع لإسقاط الأهلية الأشخاص الذين أدينوا بأي جريمة بموجب قانون الانتخابات (2017) أو أدينوا بأي ممارسة فاسدة أو غير قانونية.

وينظم قانون الانتخابات وقواعد الانتخابات التي تعدها لجنة الانتخابات في باكستان تمويل الترشيحات للمناصب العامة الانتخابية وتمويل الأحزاب السياسية، مع إصدار إشعارات في حالة عدم الامتثال. وينظم قانون الانتخابات وإجبات الأحزاب السياسية فيما يتعلق بجملة أمور من بينها المحاسبة ومسك الدفاتر. ويُقتضى من الأحزاب السياسية الحد من نفقات الانتخابات وتزويد لجنة الانتخابات في باكستان بقائمة بالمساهمين الذين تبرعوا للحزب السياسي بمبلغ يساوي 100°000 روبية باكستانية (حوالي 450 دولارا) أو يزيد عليها، ولا تجوز المساهمة بهذا المبلغ إلا للأشخاص الطبيعيين. وتنص المادة 211 من قانون الانتخابات على أن تكون جميع التقارير المالية التي يقدمها المرشحون متاحة ليقوم بتفتيشها أي شخص مقابل رسم. وفي حين أن التبرعات المجهولة المصدر التي تزيد قيمتها على 100 000 روبية باكستانية محظورة صراحة عملا بالمادة 211 من قانون الانتخابات، فقد أكدت السلطات أن هذا يشمل في الممارسة العملية جميع الرسوم أو المساهمات أو الهبات التي يقدمها عضو في الحزب السياسي أو مؤيد للحزب، وينبغي أن يسجلها ذلك الحزب السياسي على

النحو الواجب وفقا للمادة 204 من القانون نفسه. وينص القانون على عقوبات، بما في ذلك على الممارسات الفاسدة والرشوة والنفوذ غير السائغ فيما يتعلق بالانتخابات. وينص القانون أيضا على مراجعة الحسابات السنوية لكل حزب سياسي من قبل محاسب قانوني يوثق كشوف الحسابات الموحدة المقررة لذلك الحزب عن السنة المالية ويقدم رأيا مهنيا بشأن الحسابات. وتفحص لجنة الانتخابات الباكستانية كل كشف موحد للحسابات وتشره في الجريدة الرسمية. ولا يحق للأحزاب السياسية التي لا تمتثل لشروط المحاسبة ومسك الدفاتر الحصول على رمز انتخابي للتنافس في انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) أو مجالس المحافظات أو الحكومة المحلية (المادة 15 من قانون الانتخابات).

وقد اعتمدت باكستان إطارا لإدارة تضارب مصالح موظفي الخدمة المدنية، منصوص عليه في قانون موظفي الخدمة المدنية (1973)، وقواعد (سلوك) موظفي الحكومة (1964)، وقواعد موظفي الحكومة (الكفاءة والانضباط) (1973)، المعدلة في عام 2020). وتسمح قواعد (سلوك) موظفي الحكومة بقيام موظفي الخدمة المدنية بإدارة الشركات والمصارف الخاصة، فضلا عن التجارة أو العمل الوظيفي الخاص، بإذن مسبق من الحكومة. ويستند الإطار إلى الشرف، وتقع مسؤولية الإبلاغ عن تضارب المصالح على عاتق الفرد المعني، مع إمكانية قيام أي فرد آخر بتبني له وجود تضارب بتقديم شكوى. وينص الإطار على إجراءات تأديبية يمكن تطبيقها على جميع من يعملون بصفة مدنية فيما يتعلق بشؤون الحكومة وخدمة عموم باكستان أثناء عملهم في حكومات المقاطعات. وتتسق القاعدة 15 من قواعد (سلوك) موظفي الحكومة على أنه "لا يجوز لأي موظف حكومي، إلا بموافقة مسبقة من الحكومة، أن يشارك في الترويج لأي مصرف أو شركة أو في تسجيلها أو إدارتها".

وينص في قواعد (سلوك) موظفي الحكومة على التزام جميع موظفي الخدمة المدنية بالإعلان عن الهدايا والمصالح والموجودات. ويجب تحديث الإعلانات لكل سنة مالية، وتنتهي السنة المالية في 30 حزيران/يونيه. ويقدم أعضاء البرلمان إعلاناتهم إلى لجنة الانتخابات في باكستان، في حين يودع موظفو الخدمة المدنية العاملون في الخدمة الإدارية أو الشرطة أو فئات السكرتارية أو إدارة المكاتب إعلاناتهم لدى شعبة شؤون الموظفين. ويقدم جميع موظفي الخدمة المدنية الآخرين إعلاناتهم في إداراتهم. وتفرض جزاءات على انتهاكات نظام الإعلان، القائم على الثقة. ولا توجد سلطة رقابية مركزية أو نظام تحقق في هذا الصدد.

وتتظم قواعد (سلوك) موظفي الحكومة مدونات قواعد السلوك لجميع موظفي الكيانات الحكومية. وفي حالات سوء السلوك، تُتخذ إجراءات تأديبية وفقا لأحكام قواعد موظفي الخدمة المدنية (الكفاءة والانضباط).

ولدى المكتب الوطني للمساءلة مدونة قواعد السلوك الخاصة به. وتتولى شعبة شؤون الموظفين بالمسؤولية العامة عن الإشراف والرصد فيما يتعلق بتطبيق القوانين والقواعد ومدونات قواعد السلوك المذكورة أعلاه. ويوفّر التدريب الملازم بشأن النزاهة لجميع موظفي الخدمة المدنية على المستويين الاتحادي والإقليمي.

ويرد إطار الإبلاغ من جانب الموظفين العموميين عن أعمال الفساد في قانون لجنة حماية المبلغين عن المخالفات واليقظة (2019) وقانون حماية الشهود وأمنهم واستحقاقاتهم (2017) على المستوى الوطني، وكذلك في شتى التشريعات على مستوى المقاطعات. ويستطيع المكتب الوطني للمساءلة تلقي الشكاوى من خلال قنوات مختلفة، ولديه فريق تفتيش ومراقبة. ويمكن أيضا الإبلاغ عن أعمال الفساد إلى المراقب العام للحسابات، والمراجع العام للحسابات في باكستان، ووكالة التحقيقات الاتحادية، وهيئات مكافحة الفساد في المقاطعات. ويتلقى موظفو الخدمة المدنية رسالة كل عام تذكرهم بالتزامهم بالإبلاغ عن أفعال الفساد في أماكن العمل.

ويحدد الدستور إجراءات تعيين القضاة في محكمة النقض والمحاكم العليا لكل مقاطعة ومحكمة الشريعة الاتحادية ونقلهم إليها. ويعلن عن الوظائف القضائية الشاغرة في المحاكم الدنيا على الصعيد العام وتصدر إعلانات ترويجية عنها. وتعين اللجنة القضائية قضاة محكمة النقض والمحاكم العليا ومحكمة الشريعة الاتحادية. ويعين رئيس الجمهورية كبير قضاة باكستان، الذي يرأس اللجنة القضائية. وللجنة القضائية أنواع

مختلفة من العضوية لمختلف فئات القضاة، وهي ترشح، بالأغلبية، شخصا واحدا لكل منصب شاغر في المحاكم المذكورة أعلاه. ويرشح رئيس الجمهورية جميع قضاة محكمة النقض، ويحدد رئيس الجمهورية أيضا تشكيل المحاكم العليا، ويجوز له أيضا نقل قضاة المحاكم العليا، بعد التشاور مع كبير قضاة باكستان ورؤساء المحاكم العليا. والمجلس مكلف، على النحو المبين في إجراء التحقيق الصادر عن مجلس القضاء الأعلى (2005)، بإجراء التحقيقات في قدرة أو سلوك قضاة محكمة النقض والمحاكم العليا؛ وإذا رأى المجلس أو رئيس الجمهورية أنه ينبغي عزل قاض من منصبه على أساس المادة 209 (6) من الدستور، يجوز لرئيس الجمهورية عزل ذلك القاضي من منصبه. ويمكن استخدام ادعاءات العجز أو سوء السلوك، بما في ذلك أفعال الفساد، كأسباب للعزل. وينص هذا الإجراء أيضا على فرض عقوبات على تقديم الشكاوى "العيبية". وقد أنشأت باكستان محاكم خاصة لمكافحة الفساد، ويعين رئيس الجمهورية قضاة لتلك المحاكم لمدة ثلاث سنوات. وبموجب المادة 209 من الدستور، يجوز لمجلس القضاء الأعلى ولفريق تفتيش على مستوى المحاكم العليا اتخاذ إجراءات تأديبية ضد القضاة المتهمين بسوء السلوك. ويلتزم قضاة محكمة النقض والمحاكم العليا بمدونة قواعد السلوك لمجلس القضاء الأعلى (2009). ويلتزم قضاة المحاكم الفرعية بمدونة قواعد سلوك صادرة في عام 2008. وهناك نظام قائم على الثقة للإعلان عن تضارب المصالح، ويتوقع من القضاة التحي عند نشوء هذا التضارب. ويخضع القضاة أيضا لمتطلبات الإعلان عن الموجودات.

وتخضع دائرة الادعاء العام لقوانين الادعاء العام الخاصة بالمقاطعات ذات الصلة، وعلى الصعيد الوطني يعين المدعون العامون بموجب مرسوم المساءلة الوطني، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون الجمارك (1969)، وقانون وكالة التحقيقات الاتحادية. وتتولى اختيار المدعين العامين وتعيينهم لجنة الخدمة العامة، التي يرأس رئيسها لجنة تعيين المدعين العامين. وإجراء عزل المدعين العامين هو نفس إجراء عزل موظفي الخدمة المدنية. ولدى جميع المقاطعات مدونات قواعد سلوك خاصة بها لدائرة الادعاء العام، تحكمها قوانين برلمانات المقاطعات المعنية. والموظفون العاملون في الادعاء العام ملزمون أيضا بقواعد الكفاءة والانضباط لحكومة المقاطعة المعنية. ويتم تعيين المدعين العامين في المقاطعات، الذين يشرفون أيضا على الملاحقات القضائية أمام محاكم مكافحة الفساد، من قبل رؤساء الوزراء والحكومات المعنية، ويمكن فصلهم حسب الرغبة.

#### *المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)*

هيئة تنظيم المشتريات العمومية هي هيئة مستقلة مكلفة باتخاذ تدابير لتحسين الحوكمة والإدارة والشفافية والمساءلة والجودة في المشتريات العمومية. والوكالات المشتريّة ملزمة، بالإضافة إلى استيفاء جميع المتطلبات الموضوعية والإجرائية للإطار التنظيمي للمشتريات، بنشر جميع إعلانات العطاءات التي تتجاوز قيمتها 3 ملايين روبية باكستانية على الموقع الشبكي لهيئة تنظيم المشتريات العمومية، وكذلك في وسائل الإعلام المطبوعة. ويُقتضى من الوكالات المشتريّة أيضا أن تعلن على الصعيد العام جميع الوثائق المتعلقة بتقييم العطاء ومنح العقد، وفقا للقاعدة 47 من قواعد المشتريات العمومية (2004).

وتعكف الهيئة حاليا على إنجاز المراحل النهائية من وضع نظام للاشتراء الإلكتروني على الشبكة العالمية يسمى "نظام باكستان الإلكتروني للاقتناء والتخلص"، سيؤتمت عملية الاشتراء العمومي في باكستان بالكامل.

ويستعرض المراجع العام للحسابات في باكستان عقود المشتريات عند مراجعة نفقات الأموال العامة. وعلاوة على ذلك، يتطلب مرسوم المساءلة الوطني من جميع الوزارات والشعب والإدارات التابعة للحكومة وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، فضلا عن الشركات أو الهيئات المنشأة بقانون وشاغلي المناصب العامة، تزويد المكتب الوطني للمساءلة بنسخ من جميع العقود العامة التي تبلغ قيمتها 50 مليون روبية باكستانية أو أكثر. ويجري حاليا تنقيح قواعد الشراء. ويمكن تقديم الشكاوى إلى الوكالة التي استهلت عملية الشراء. ولا تنص القواعد إلا على نظام للاستعراض الإداري للشكاوى يقوم به موظف المحاسبة الرئيسي، الذي

تبلغ استنتاجاته إلى هيئة تنظيم المشتريات العمومية قبل منح العقد، مع نشر المعلومات عند منح العقود. ويمكن تحسين برنامج تدريب موظفي المشتريات. ويُطلب من موظفي المشتريات العمومية تقديم إقرارات بشأن الموجودات، لكنهم غير مطالبين بتقديم إقرارات بشأن تضارب المصالح، ولا يخضعون لإجراءات فحص.

وعلا بالدستور، تعد الحكومة بيان الميزانية السنوية، الذي يتضمن الإيرادات والنفقات التقديرية للحكومة، وتقدمه إلى الجمعية الوطنية (مجلس النواب) كل سنة. وتُجرى إدارة المراجع العام للحسابات في باكستان عمليات مراجعة لجميع النفقات والإيرادات العامة، تتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة. ويُسمح بالنفقات الخارجة عن الميزانية، مع تقديم بيانات الميزانية المنقحة إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليها. ويُقتضى من جميع الكيانات الحكومية تقديم تقاريرها إلى وزارة المالية، وينشر المجلس الاتحادي للإيرادات تقارير سنوية عن الإيرادات والنفقات. وتشرف إدارة الرقابة الداخلية التابعة للمجلس الاتحادي للإيرادات على نظام لإدارة المخاطر ومراقبتها، وتوجد عقوبات على عدم الامتثال.

ويوفر دليل السياسات والإجراءات المحاسبية (2001) إطار متطلبات الإدارات ومعاييرها وتخزين الدفاتر المحاسبية والحفاظ على سلامتها. وتقوم باكستان حاليا برقمنة جميع سجلاتها.

#### *إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)*

الحق في الحصول على المعلومات مكرس في الدستور. وينظّم الوصول إلى المعلومات من خلال قانون الحق في المعلومات على المستوى الاتحادي، ومن خلال تشريعات أخرى على مستوى المقاطعات.

وقد أنشأ البلد لجنة المعلومات في باكستان. ويمكن تقديم طلبات الحصول على المعلومات مباشرة عبر موظفي الإعلام أو المسؤولين المعيّنين لهذا الغرض في كل هيئة عامة. ويجوز تقييد الحق في الحصول على المعلومات استنادا إلى أسباب تتعلق بالأمن القومي أو الدفاع أو الدبلوماسية؛ ويجوز تقديم الطعون إلى اللجنة. ويشارك المجتمع المدني إلى حد ما في صنع السياسات وفي العمليات التشريعية، وذلك أساسا من خلال لجان الوقاية. وتتيح كل وكالة حكومية على موقعها الشبكي جميع المعلومات التي هي مكلفة بتوفيرها، ويمكن الوصول إلى العديد من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من عدم إجراء دراسات استقصائية عامة مخصصة أو تقييمات لمخاطر الفساد، فقد أُجري في عام 2019 تقييم لخطر الفساد كجريمة أصلية لغسل الأموال، في سياق التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويمكن الإبلاغ عن جرائم الفساد المشتبه في وقوعها إلى المكتب الوطني للمساءلة ووكالة التحقيقات الاتحادية، وعلى مستوى المقاطعات إلى هيئات مكافحة الفساد.

#### *القطاع الخاص (المادة 12)*

يوفر قانون الشركات الإطار التنظيمي ومعايير مراجعة الحسابات لقطاع الشركات. ويتضمن القانون أيضا أحكاما تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من تضارب المصالح الناشئ عن أفعال الشركات أو مديريها أو موظفيها، وينص على عقوبات مدنية وإدارية وجنائية على عدم الامتثال.

وعلاوة على ذلك، أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان لائحة الشركات المدرجة في البورصة (قانون حوكمة الشركات) (2017) وقواعد شركات القطاع العام (حوكمة الشركات) (2013)، اللتين تتبينان تدابير شتى لمنع تضارب المصالح، ووضع مدونات السلوك، ووضع وتنفيذ سياسة لمكافحة الفساد، وضمان

وجود معايير مهنية وقيم مؤسسية تعزز قيما من قبيل النزاهة. وتتمتع لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان بسلطات إشرافية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة.

وقد أصدر قانون الشركات (تعديل) (2020) وقانون تعديل قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة (2020) من أجل استحداث متطلبات على جميع الشركات الخاضعة للمادة 123-ألف من قانون الشركات، والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة للمادة 8 (2) من قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة (2017)، بأن تتحصل على تحديثات للمعلومات عن المالك المستفيد النهائي (بما في ذلك أي تغيير يطرأ عليها) وتحافظ عليها وتقدمها في الوقت المناسب وأن تقدم إعلانا سنويا بالامتثال في هذا الصدد إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان.

وفضلا عن ذلك، يحظر قانون الشركات إصدار أسهم لحاملها أو أدون شراء أسهم لحاملها. وعلاوة على ذلك، يقضي قانون (تعديل) قانون الشركات بإلغاء أو تسجيل جميع الأسهم لحاملها القائمة أو أدون شراء الأسهم لحاملها القائمة.

ويقتضى من الكيانات المبلغة (سماسة الأوراق المالية، وسماسة السلع، وشركات التأمين، ومتعهدو التكافل، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمضاربات) التي تنظمها لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان بموجب لائحته المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2020)، مقروءة بالاقتران مع قانون مكافحة غسل الأموال، أن تتحصل على معلومات عن الملكية الانتفاعية من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين قبل الدخول في علاقة أعمال. ويقتضى من الشركات الآن أيضا الاحتفاظ بسجل بمالكها المستفيدين النهائيين، وتسجيل وتحديث أي تغييرات في السجل في الوقت المناسب، وتقديم هذه المعلومات إلى المسجل. وهناك نظام مؤتمت لتقديم المعلومات عن تسجيل الشركات وملكيته، وقد أنشأت لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان آلية للإشراف والإنفاذ في هذا الصدد.

وأنشأت لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان شعبا مركزية للإشراف والفصل في القضايا تكفل تنفيذ جزاءات إشرافية إنفاذية فعالة. وتكفل أحكام الإنفاذ والجزاءات الواردة في قانون الشركات وقانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة، إلى جانب اللوائح التمكينية، الإنفاذ الفعال للإطار المتعلق بالمالك المستفيد النهائي من خلال استحداث عقوبات على عدم الامتثال من جانب الكيانات ومن جانب المديرين الأفراد.

وتخضع الكيانات التي ينظمها مصرف دولة باكستان لقيود تنطبق على أي شخص له صلة بأنشطة إجرامية أو منتسب إلى منظمة إرهابية.

وينظم قانون الشركات ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي للكيانات الصغيرة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي. وقد فوضت لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان مسؤولية وضع واعتماد وإصدار معايير المحاسبة إلى معهد المحاسبين القانونيين في باكستان. ويقوم بمراجعة حسابات كيانات القطاع الخاص محاسبون قانونيون يصدرون تقارير إلى حملة الأسهم عن حالة امتثال الشركات، تتوافق مع الإطار المحاسبي المنطبق والأحكام ذات الصلة من قانون الشركات.

وتتعامل لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان بنشاط مع أجهزة إنفاذ القانون، وتحيل المسائل للتحقيق أو التحري إلى وكالات إنفاذ القانون، بما فيها المكتب الوطني للمساءلة. ويوجد أيضا تعاون بين كيانات القطاع الخاص وأجهزة إنفاذ القانون.

ويحدد قانون الشركات قيود ما بعد التوظيف التي تنطبق على جميع الموظفين العموميين ما عدا في ظروف خاصة. وتحظر باكستان على وجه التحديد اقتطاع النفقات التي تشكل رشاوى من الضرائب، وفقا للمادة 21 (ز) من قانون ضريبة الدخل (2001).



## تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يتألف النظام القانوني لمكافحة غسل الأموال في البلد في المقام الأول من قانون مكافحة غسل الأموال، وقواعد الجزاءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2020)، فضلا عن اللوائح والمبادئ التوجيهية الصادرة عن مختلف السلطات الإشرافية.

وبغية الامتثال لمقتضيات مكافحة غسل الأموال، يجب أن تكون لدى جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المعينة نظم داخلية لمكافحة غسل الأموال تشمل تحديد هوية الزبائن والمالكين المستفيدين، ومراقبة مستمرة للمعاملات؛ وأن تطبق تدابير العناية الواجبة المعززة فيما يتعلق بالزبائن ذوي المخاطر العالية والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية؛ وأن تقوم بحفظ سجلات بالمعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها (انظر الفرع المتعلق بالمادة 52 من الاتفاقية، أدناه).

ويجمع نظام الإقرارات الحدودية في باكستان بين الالتزامات بموجب قانون الجمارك (1969) وقانون تنظيم النقد الأجنبي (1947). وقد اعتمدت باكستان نظام إعلان كتابي للأشخاص الذين يدخلون البلاد بأموال نقدية وصور قابلة للتداول لحاملها بقيمة تساوي أو تتجاوز 10 000 دولار، أو ما يعادلها بعملة أخرى (الإخطار F.E.1/2012-SB (نموذج إعلان العملة المنصوص عليه في قانون تنظيم النقد الأجنبي)). ويجب على الأشخاص الذين يحملون أكثر من 10 000 دولار أو ما يعادلها إلى خارج باكستان أن يلتسوا أولا من مصرف دولة باكستان إذنا للقيام بذلك (الإخطار F.E.2/98-SB).

وينص قانون الجمارك على نظام عقوبات متدرج على الإقرار الزائف وعدم الإبلاغ، مع عقوبات تمتد من الغرامات الإدارية إلى العقوبات الجنائية، بما في ذلك حجز ومصادرة المبالغ النقدية المعلن عنها إعلانا زائفا أو غير المعلن عنها (المادتان 139 و156 (1)).

وتضع المادة 3 من لائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مصرف دولة باكستان (2020) قواعد وافية للتحويلات البرقية، تشمل مطالبة المصارف ومؤسسات التمويل الإنمائي بضمان إدراج المعلومات الضرورية والدقيقة عن المصدر والمستفيد عند استهلال التحويل المصرفي أو إرساله أو تلقيه، والاحتفاظ بالسجلات. وتحظر اللائحة أيضا على المصارف ومؤسسات التمويل الإنمائي القيام بمعاملات تحويل الأموال الإلكترونية عندما لا تفي المعلومات المقدمة بالمتطلبات (المادة 6 (6)).

ونظام الإشراف على مكافحة غسل الأموال الخاص بالأعمال والمهنة غير المالية المعينة جديد نسبيا. ويعين قانون مكافحة غسل الأموال سلطات تنظيمية لمكافحة غسل الأموال للمؤسسات المالية ولأعمال والمهنة غير المالية المعينة، ويزودها بالصلاحيات والمهام اللازمة لرصد الامتثال (المادة 6 ألف والجدول الرابع من قانون مكافحة غسل الأموال). وتشمل هذه السلطات التنظيمية مصرف دولة باكستان، ولجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان، والمجلس الاتحادي للإيرادات، ومعهد المحاسبين القانونيين، ومعهد محاسبي التكاليف والمحاسبين الإداريين، ومجلس المحامين في باكستان، فضلا عن المديرية العامة للأعمال والمهنة غير المالية المعينة التابعة للمجلس الاتحادي للإيرادات. ويوجد نظام تفاعلي لإدارة الأعمال والمهنة غير المالية المعينة مرتبط بتطبيق للهواتف النقالة ويسمح بالتسجيل، والمطابقة مع الأشخاص المحظورين، وتقديم استبيان الرصد خارج الموقع، وإعداد التقارير عن المعاملات المشبوهة. وتُجرى عمليات تفتيش في الموقع وتفرض جزاءات على عدم الامتثال.

وقد أكملت باكستان في عام 2017 أول تقييم وطني تجريه لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحدد التقييم الفساد بأنه من بين الجرائم الأصلية عالية المخاطر وعالية التهديدات. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أصدر البلد تقييما وطنيا جديدا للمخاطر، سيتم تحديثه كل عامين. وتقوم باكستان حاليا باستعراض تقييم المخاطر لعام 2019، ومن المقرر الانتهاء من الاستعراض في عام 2023.

وأنشئت وحدة الرصد المالي في عام 2007 بموجب المادة 6 من مرسوم مكافحة غسل الأموال (2007) (الذي أصبح الآن قانون مكافحة غسل الأموال). وتتعاون الوحدة وسلطات إنفاذ القانون والسلطات الإشرافية والرقابية وتتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي، ولديها ترتيبات لتبادل المعلومات من قبيل مذكرات التفاهم ومذكرات إعلان النوايا.

واتخذت باكستان تدابير، تشمل إدخال تعديلات على قانون مكافحة غسل الأموال، لمعالجة العديد من أوجه القصور التي تم تحديدها في تقرير التقييم المتبادل الذي نشره فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال في عام 2019، بما في ذلك أوجه القصور المتعلقة بالتدابير الوقائية والإشراف.

ويساهم البلد بنشاط في تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وخصوصاً من خلال مشاركته النشطة في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في غرب ووسط آسيا.

## 2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- أنشأت باكستان محاكم خاصة لمكافحة الفساد ومحاكم للمساءلة على مستوى المقاطعات (المادة 11).
- تساهم باكستان بنشاط في تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وخصوصاً من خلال مشاركتها في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في غرب ووسط آسيا (المادة 14).

## 2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى باكستان بما يلي:

- إنشاء آلية للرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وغيرها من السياسات ذات الصلة (الفقرة 1 من المادة 5).
- ضمان الاستقلالية اللازمة للمكتب الوطني للمساءلة والهيئات الأخرى المكلفة بمكافحة الفساد، بما في ذلك عن طريق مراجعة إجراءات تعيين وإقالة رؤسائها وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى المعنيين (الفقرة 2 من المادة 6).
- ضمان حصول المكتب الوطني للمساءلة والهيئات الأخرى المكلفة بمكافحة الفساد على موارد ملائمة وكافية للاضطلاع بوظائفها (الفقرة 2 من المادة 6).
- السعي إلى تحديد المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، ووضع إجراءات ملائمة لاختيار الأفراد لتولي هذه المناصب وتدريبهم وتناوبهم عند الاقتضاء (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
- النظر في تعزيز نظام استبانة وإدارة تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7).
- النظر في إنشاء نظام للتحقق فيما يتعلق بإعلان المصالح ذات الصلة من جانب موظفي الخدمة المدنية وأعضاء الجهاز القضائي ودائرة الادعاء العام (الفقرة 5 من المادة 8، والمادة 11).
- استعراض إطار المشتريات العمومية بغية توفير إطار قانوني أكثر شمولاً ونظام فعال للطعون؛ وتعزيز تنفيذ التشريعات والقواعد المتعلقة بالمشتريات العمومية، بما في ذلك عن طريق تزويد هيئة تنظيم المشتريات العمومية والمكتب الوطني للمساءلة بالموارد الملائمة والكافية للاضطلاع بمهامهما في هذا الصدد، وبتخاذ

- تدابير لتنظيم المسائل المتعلقة بالموظفين المعنيين بالمشتريات، مثل إنشاء نظام للإعلان عن تضارب المصالح واستحداث إجراءات لفحصهم وتوفير التدريب لهم (الفقرة 1 من المادة 9).
- النظر في وضع مبادئ توجيهية للوزارات والهيئات الحكومية الأخرى بشأن التنفيذ الفعال للحق في الحصول على المعلومات وبشأن تيسير وصول الجمهور إلى المعلومات في الوقت المناسب (المادة 10 (أ)).
  - النظر في إعداد ونشر تقييمات مخصصة الغرض ودورية لمخاطر الفساد في الإدارة العامة (المادة 10 (ج)).
  - اتخاذ تدابير لتعزيز استقلال أعضاء السلطة القضائية ودائرة الادعاء العام، بما في ذلك عن طريق مراجعة إجراءات الاختيار للمناصب الرفيعة والرئيسية والعزل منها (المادة 11).
  - تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الجمهور فيها (الفقرة 1 (أ) من المادة 13).

#### 4-2- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدثت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- بناء قدرات وحدة الرصد المالي وسلطات إنفاذ القانون والكيانات المبلّغة (الفقرة 1 (أ) من المادة 14).

#### 3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

##### 3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حکم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

يخضع استرداد الموجودات في المقام الأول للأحكام العامة المتعلقة بالمساعدة القانونية الدولية الواردة في قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية)، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون مكافحة غسل الأموال، ومرسوم المساءلة الوطني (المادة 12 بشأن التجميد)، بالإضافة إلى المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة التي باءستان طرف فيها. كما أصدرت باءستان في عام 2020 مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة بغية مساعدة البلدان الأجنبية على فهم الخطوات الواجب اتباعها عند طلب التعاون الدولي الرسمي أو غير الرسمي من باءستان وبغية توفير عملية تعاون داخلي، مع جداول زمنية للردود المحلية من الوكالات المعنية.

ولا يوجد في باءستان مكتب مركزي لاسترداد الموجودات، لكن لدى الوكالات وحدات منفصلة مسؤولة عن إدارة شؤون صون الممتلكات المضبوطة والمصادرة والتصرف فيها. وعلى الرغم من أن وزير الداخلية هو السلطة المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة عموماً (المادة 2 (ج) من قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية))، فإن المكتب الوطني للمساءلة هو السلطة المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة المتصلة بالفساد (المادة 24 (2) من القانون). ويمكن إرسال الطلبات مباشرة إلى المكتب الوطني للمساءلة أو عن طريق أي وكالة أو سلطة أخرى في باءستان (المادة 5 (2) من القانون).

ويمكن لباءستان أن تتعاون في مجال استرداد الموجودات على أساس المعاملة بالمثل وبغض النظر عن وجود معاهدة (المادة 3 (2) من القانون)، باستثناء إنفاذ قرارات المحاكم الأجنبية (المادة 2 (ط) من القانون).

وتتاح في سياق هذا التعاون نفس مجموعة التدابير والإجراءات المتاحة في الإجراءات الجنائية الداخلية، بما فيها تلك المتعلقة بتتبع الممتلكات وتجميدها وحجزها ومصادرتها (المادة 1-4 (ج) من المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة).

وعلى الرغم من أن باءستان استعادت موجودات مسروقة وأعادتها في عدة حالات، فإن الآليات الدولية للتعاون واسترداد الموجودات لم تستخدم استخداماً كاملاً لاسترداد الموجودات المسروقة.

وفي حين أن الإحالة الرسمية للمعلومات لا يمكن أن تتم إلا بناء على طلب مسبق (المادة 5 من قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية))، فإنه يجوز للسلطات الباكستانية أن تقدم من تلقاء نفسها معلومات بصفة غير رسمية إلى السلطات الأجنبية، وقد فعلت ذلك في الماضي. ولدى وحدة الرصد المالي، ووكالة التحقيقات الاتحادية، ومصرف دولة باكستان، والمجلس الاتحادي للإيرادات، والمجلس الوطني للإشراف على الادخار، ولجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان، أحكاماً بشأن تبادل المعلومات تلقائياً أو عند الطلب، إما بموجب قانون مكافحة غسل الأموال أو بموجب إجراءاتها الخاصة. وتسمح المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة (المادة 6 هـ)) بتبادل المعلومات تلقائياً إذا كانت المعلومات ذات طابع يتيح الكشف عنها وكان الكشف عنها ضمن اختصاص سلطة إنفاذ القانون المعنية.

وباكستان طرف في العديد من اتفاقات التعاون الدولي الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالي مكافحة الجريمة وتعقب عائدات الجريمة واستردادها.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

تخضع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المعنية لمقتضيات مكافحة غسل الأموال وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال واللوائح والمبادئ التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن السلطات الإشرافية.

وتتناول المتطلبات تدابير الحرص الواجب تجاه الزبائن، بما في ذلك تحديد الهوية والتحقق منها (المادة 7 ألف (2) (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال)؛ واتخاذ تدابير معقولة لتحديد هوية المالك المستفيد أو المالكين المستفيدين والتحقق منها (المادة 7 ألف (2) (ب) من القانون)؛ والرصد المستمر للعلاقات التجارية (المادة 7 ألف (2) (د) من القانون)؛ وحفظ السجلات لمدة خمس سنوات من إتمام المعاملة أو إنهاء العلاقة التجارية (المادة 7 جيم من القانون)؛ وتمدد لوائح مصرف دولة باكستان شرط حفظ السجلات إلى 10 سنوات)؛ والإبلاغ الفوري عن المعاملات المشبوهة والشرع فيها إلى وحدة الرصد المالي (المادة 7 (1) من القانون). وتشمل المتطلبات أيضاً تقييم مخاطر غسل الأموال واتخاذ التدابير المناسبة لإدارة تلك المخاطر، وتطبيق العناية الواجبة المعززة على الزبائن ذوي المخاطر العالية والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية، بما في ذلك حسابات الأشخاص الحاليين والسابقين المحليين والأجانب المعرضين سياسياً للفساد وأفراد أسرهم وشركائهم المقربين (المادة 1 من لائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2020) الصادرة عن مصرف دولة باكستان، والمادة 8-24 من لائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان (2020)). وتتضمن قواعد الجزاءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2020) على عقوبات مناسبة على عدم الامتثال.

وقد أصدر مصرف دولة باكستان ولجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان مبادئ توجيهية حول نهج قائم على المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تسمح للجهات التنظيمية بإخطار المؤسسات المالية، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من دولة طرف أخرى، بهوية الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يتوقع أن تطبق تلك المؤسسات الفحص المعزز على حساباتهم، بالإضافة إلى من قد تحددهم المؤسسات المالية (الفقرة 12 من المادة باء من المبادئ التوجيهية). كما أصدرت وحدة الرصد المالي مذكرات توجيهية، بما في ذلك حول الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، توفر مبادئ توجيهية بشأن الأشخاص والحسابات والمعاملات التي يجب إيلاؤها اهتماماً خاصاً.

وتحظر إجراءات إنشاء المصارف إنشاء مصارف صورية (المادتان 5 و27 من مرسوم الشركات المصرفية (1962)). وتحظر المادة 2 من لائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2020) الصادرة عن مصرف دولة باكستان على المصارف الدخول في علاقات مراسلة مصرفية مع مصرف وهمي أو مواصلة هذه العلاقات.

كما تشترط اللائحة على المصارف أن تتأكد من أن المصارف الموكّلة التي تتعامل معها لا تسمح باستخدام حساباتها من قبل مصرف صوري.

وقد أنشأت باكستان نظاما ورقيا للإقرار المالي للموظفين العموميين.

ويقتضى من أعضاء البرلمان وموظفي الخدمة المدنية، ومن بينهم أعضاء السلطة القضائية، الإعلان عن موجوداتهم والتزاماتهم، سواء أكانت محتفظا بها في الداخل أو في الخارج، فضلا عن موجودات والتزامات أي فرد من أفراد الأسرة المعالين الذين يعيشون معهم، عملا بقانون تمثيل الشعب (1976) وقواعد (سلوك) موظفي الحكومة، على التوالي. وبما أن الوزراء في باكستان أعضاء في البرلمان، فهم مشمولون بالتزامات الإعلان عن الموجودات؛ غير أن هذه الالتزامات لا تشمل رئيس الدولة. ويجب تقديم إقرارات الموجودات عند تولي المنصب أو عند التعيين الأول، ثم سنويا (في موعد غايته 30 حزيران/يونيه)، ولكن ليس في نهاية الخدمة.

ولجنة الانتخابات في باكستان مسؤولة عن تلقي إقرارات الموجودات من أعضاء البرلمان. وفيما يتعلق بموظفي الخدمة المدنية، لا توجد وكالة واحدة مستقلة تعالج الإعلانات عن الموجودات. ومن ثم فإن الوزارات والوكالات الحكومية المعنية مسؤولة عن تلقي الإقرارات وإنفاذ المتطلبات المنطبقة، على النحو المبين أعلاه.

ولا ينص قانون تمثيل الشعب وقواعد (سلوك) موظفي الحكومة على عملية فحص أو تحقق واضحة. وفي الممارسة العملية، يتم التحقق في الحالات التي يوجد فيها سبب للاشتباه في أن المعلومات المقدمة غير دقيقة أو خاطئة، أو في حالات التحقيق الجنائي.

ويمكن أن يؤدي عدم امتثال أعضاء البرلمان لقواعد الكشف عن الموجودات (أي التأخر في إيداع الإقرارات أو عدم إيداعها) إلى فرض عقوبات إدارية، من قبيل تعليق العضوية. ويمكن أيضا تطبيق عقوبات جنائية، بما في ذلك الغرامات والسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، إذا كانت المعلومات المعلنة خاطئة. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يواجه موظفو الخدمة المدنية عقوبات إدارية وعدم الترقية إلى درجات أعلى لعدم الامتثال.

وتتشر إقرارات الموجودات المقدمة من أعضاء البرلمان وأعضاء مجلس الشيوخ على الموقع الشبكي للجنة الانتخابات في باكستان، في حين أن الإقرارات التي يقدمها موظفو الخدمة المدنية سرية ولكن يمكن إطلاع السلطات الأجنبية عليها بناء على طلبها.

وتشمل استمارة الإقرار عن الموجودات الحسابات المالية المحتفظ بها في بلد أجنبي التي تكون للموظف العمومي مصلحة فيها أو يكون له حق التوقيع أو صلاحية أخرى بشأنها (الرقم المتسلسل 11 من الاستمارة "الموجودات المحتفظ بها بصفة وكيل").

ووحدة الرصد المالي هي الوكالة المركزية الوطنية المسؤولة عن تلقي وتحليل ونشر تقارير المعاملات المشبوهة والتقارير عن المعاملات النقدية من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المعنية. وتوجد الوحدة ضمن مصرف دولة باكستان بصفة هيئة مستقلة ذات سلطة مستقلة لاتخاذ القرارات. وتجري الوحدة تحليلا عملياتيا واستراتيجيا، ولديها إمكانية الوصول المباشر وغير المباشر إلى عدد من قواعد البيانات الحكومية والخاصة، بما يشمل إعلانات العملة الحدودية، لدعم مهامها التحليلية. كما تقوم بالتجميد المؤقت للحسابات.

ويبدو أن لدى وحدة الرصد المالي موارد كافية لأداء مهامها. وتتلقى الوحدة التقارير عن المعاملات المشبوهة والتقارير عن المعاملات النقدية من الكيانات المبلغية في شكل إلكتروني باستخدام نظام مكافحة غسل الأموال المعروف اختصارا باسم goAML والتابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وقد تقدمت الوحدة بطلب للانضمام إلى مجموعة إيغومنت لوحدة الاستخبارات المالية، وتجري حاليا معالجة طلبها.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛  
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)

ينص قانون الإجراءات المدنية (1908) صراحة على منح الدول الأجنبية الحق في رفع دعوى مدنية في أي محكمة في باكستان، شريطة أن تكون الحكومة قد اعترفت بهذه الدولة (المادة 84). كما يوفر القانون الأساس القانوني لأي شخص، اعتبارياً كان أم طبيعياً، محلياً كان أم أجنبياً، لاستهلال دعوى لإثبات ملكية الممتلكات (المادة 16) أو المطالبة بتعويض عن الأضرار (المادة 19) في المحاكم المحلية. ويسري هذا الحكم على الدول الأجنبية أيضاً.

وعند وجوب اتخاذ قرار بشأن المصادرة، يجوز للمحاكم المحلية أن تعترف بمطالبة دولة أخرى بصفتها المالك الشرعي لممتلكات تم التحصل عليها من خلال ارتكاب جريمة (المواد 88 و89 و517 و522 و522-ألف من قانون الإجراءات الجنائية).

وتتبع باكستان المبدأ الذي مفاده أن المصادرة ينبغي أن تستند إلى الإدانة. غير أن قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) (المادة 14) يسمح بإنفاذ أوامر المصادرة الصادرة عن محكمة دولة أجنبية على أساس اتفاق متبادل وبشروط ازدواجية التجريم، سواء أكان الأمر يستند إلى إدانة جنائية أم لا (المادة 2 (ط)).

وبموجب قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) (المادة 14 (2))، يُقتضى من المحكمة أن تصدر إشعاراً وافياً إلى جميع الأشخاص الذين يبدو أن لهم مصلحة في الممتلكات التي قد ينفذ عليها أمر المصادرة. وتوفر المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة مزيداً من الإرشاد للسلطات المعنية بشأن كيفية المضي قدماً لضمان حماية الممتلكات من التبدد.

كما يمكن لمحاكم باكستان أن تأمر بمصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي بقرار قضائي بشأن جريمة غسل أموال (المادة 2، مقروءة بالاقتران مع المادة 4، من قانون مكافحة غسل الأموال)؛ والمادة 2 (ع) من قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية)). كما يجوز للسلطات الباكستانية أن تتحصل، بناء على طلب أجنبي، على أمر مصادرة محلي يستند إلى إدانة (المادة 8 (د) من قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية)).

وبموجب قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) (المادة 13 (3))، يسمح للسلطات المختصة في باكستان بتجميد الممتلكات أو حجزها بناء على أمر تجميد أو حجز صادر عن محكمة مختصة في دولة أجنبية من خلال تسجيله لدى المحكمة في باكستان. ولا يشترط في هذه الحالة توجيه إشعار مسبق إلى الأشخاص المعنيين (المادة 3-4 من المبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة). ولا ينص قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) على إنفاذ أوامر التجميد أو الحجز الصادرة عن سلطة مختصة أجنبية ليست محكمة.

كما يسمح قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) (المادة 13 (2)) للمحاكم الباكستانية بتجميد الممتلكات أو حجزها بناء على طلب من دولة أجنبية. وفي هذه الحالة، لا يجوز للمحكمة أن تصدر أمراً بالتجميد أو الحجز إلا بعد إتاحة الفرصة للأشخاص المعنيين للاستماع إليهم والتأكد من استيفاء عدد من الشروط، بما في ذلك ازدواجية التجريم ووجود أمر مصادرة صحيح صادر عن الدولة الطالبة.

وحيثما يكون من المحتمل أن يؤدي إخطار الأشخاص المعنيين قبل تجميد الممتلكات أو الحجز عليها إلى تعريض التحقيقات الأجنبية للخطر وأن يفرضي إلى عدم تقديم الطلبات، يكون للولايات القضائية الأجنبية، في الحالات المتصلة بالفساد، خيار إرسال الطلب إلى المكتب الوطني للمساءلة مباشرة. وفي هذه الحالات، يمكن لرئيس المكتب الوطني للمساءلة أن يأمر بحجز الممتلكات أو تجميدها دون إخطار الأشخاص المعنيين. ويظل الأمر سارياً لفترة لا تتجاوز 15 يوماً، ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك (المادة 12 من مرسوم المساءلة الوطني).

ويجوز للسلطات الباكستانية أن تحتفظ بالتملكات لمصادرتها في حالة عدم وجود طلب أجنبي، استناداً إلى الأحكام العامة المتعلقة بالتجميد والمصادرة من مرسوم المساءلة الوطني (المادة 12)، وقانون الإجراءات الجنائية (المادتان 88 و516 ألف)، وقانون مكافحة غسل الأموال (المواد 6 و6 و8 و14 و17).

ويحدد قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) (المادة 8) المعلومات التي تدرج في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المرسلة إلى باكستان. ولا ينص قانون الإجراءات الجنائية على إمكانية رفض الطلب إذا كانت الممتلكات ذات قيمة ضئيلة.

ولا يمنع قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) باكستان من دعوة الدولة الطالبة إلى تقديم أسبابها المؤيدة لمواصلة التدابير المؤقتة قبل أن ترفعها، إذا نشأت حالة من هذا القبيل.

وينص قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) (المادة 14 (2) و (3)) على حماية الأطراف الثالثة الحسنة النية في حالات المصادرة بناء على طلب أجنبي.

### إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

تحول الموجودات المصادرة إلى الحكومة (المادة 10 من قانون مكافحة غسل الأموال). ومع ذلك، يسمح قانون الإجراءات الجنائية وقانون مكافحة غسل الأموال بإعادة تلك الموجودات إلى البلد الطالب (المادة 30 من قانون مكافحة غسل الأموال) أو إلى أي شخص يدعي أن له الحق في الحيازة (المادة 517 من قانون الإجراءات الجنائية). وبناء على ذلك، أعادت باكستان عائدات اختلاس أموال خاصة إلى مؤسسة مالية في ولاية قضائية أجنبية. وعلاوة على ذلك، يجوز للمكتب الوطني للمساءلة أن ييسر الاسترداد غير المباشر للموجودات من خلال إعادة الطوعية والاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة (المادة 25 من مرسوم المساءلة الوطني)، وقد فعلت ذلك في حالتين.

ولا يتطرق قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) إلى مسائل الإعادة، باستثناء المادة 8 (1)، مرفوعة بالاقتران مع المادة 7 (هـ)، التي يجوز بموجبها للسلطة المركزية أن تحيل إلى البلد الطالب الممتلكات أو العائدات المحققة من التصرف في الممتلكات، والمادة 14 (5)، التي تسمح للسلطة المركزية بالدخول في ترتيبات مع البلد الطالب لإعادة الموجودات المصادرة الموجودة في باكستان تلبية لطلب إنفاذ أمر مصادرة.

ووفقاً لقانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) (المادة 21)، ينبغي أن ينفذ طلب المساعدة القانونية المتبادلة في باكستان دون تحميل البلد الطالب أي تكاليف، باستثناء التكاليف ذات الطابع الكبير أو الاستثنائي وبعض التكاليف المحددة الأخرى.

### 3-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تمنح باكستان الدول الأجنبية صراحة الحق في استهلال دعوى مدنية أمام محاكمها (المادة 53 (أ) و(ب)).

### 3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى باكستان بما يلي:

- زيادة استخدام الآليات الدولية للتعاون واسترداد الموجودات لتحسين استرداد الموجودات المسروقة (المادة 51).
- النظر في استعراض وتعزيز نظامها الخاص بالإقرار المالي لجعله أكثر كفاءة وفعالية، بما في ذلك عن طريق الانتقال من نظام ورقي إلى نظام رقمي؛ وتوسيع نطاق النظام ليشمل الأزواج في جميع الحالات؛ والنص على

- عملية تحقق واضحة وملائمة، لا سيما بالنسبة للإقرارات التي لا تتاح في المجال العام، مثل إقرارات موظفي الخدمة المدنية؛ واشتراط تقديم إقرارات مالية عند انتهاء الخدمة (الفقرة 5 من المادة 52).
- النظر في اتخاذ تدابير للسماح بمصادرة الممتلكات دون إدانة جنائية في حالات الفساد التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني قضائياً بسبب الوفاة أو الهروب أو الغياب أو في الحالات الأخرى المناسبة (الفقرة 1 ج) من المادة 54).
  - اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتجميد الممتلكات أو حجزها بناء على أمر تجميد أو حجز صادر عن سلطة أجنبية مختصة ليست محكمة (الفقرة 2 (أ) من المادة 54).
  - اعتبار الاتفاقية الأساس التعاهدي الضروري والكافي لإنفاذ أوامر المصادرة الصادرة عن محكمة دولة طرف أخرى، في حالة عدم وجود اتفاق متبادل (الفقرة 1 (أ) من المادة 54، والفقرة 6 من المادة 55).
  - النص صراحة على إرجاع الموجودات والتصرف فيها وفقاً لأحكام الفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية (الفقرتان 1 و3 من المادة 57).

### 3-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- بناء القدرات في مجال استرداد الموجودات، بما يشمل أساليب التحري.